

المنهج التقليدي لعمل المراجعة

الفصل الثالث

ماهي الاعتبارات الواجب اتباعها عن القيام بعملية المراجعة

- عمل الراجع يركز على جانبين مهمين لابد من الالتزام بهما :
- التقيد بالمعايير
- العائد المادي من عملية المراجعة

المعيار الأساسي لصياغة عمل المراجعة

- ميعار التخطيط واهم بنود هذا المعيار :
- تخطيط عملية المراجعة بالشكل الذي يضمن الحصول على الادلة الكافية والملائمة
- الاشراف الكافي على جميع اجراءات المراجعة
- التأكد من ان عمل المراجعة ينفذ وفقا للمعايير
- المعايير المكملة هما معيار الرقابة والتوثيق ومعيار ادلة وقرائن المراجعة

المؤثرات التجارية

● كما نعرف ان اجر المراجع يتم تحديده بناء على ساعات العمل المنجز

● لكن مع كثرة الضغوط على المراجع سواء بسبب كثرة العملاء او بسبب قلة العاملين مع المراجع قد يضطر المراجع الى تخفيض جوده عملية المراجعة لاسباب تتعلق بالربحية او ارضاء الشركاء

ماهو المنهج المناسب ؟

● اذا كما تم توضيحه سابقا هنا تعارض بين المتطلبات الواجب على المراجع القيام بها وبين العائد الربحي من عملية المراجعة

● اذا لابد من ايجاد مدخل علمي يوازن بين هذين الجانبين

المنهج المستند الى المخاطره

- يعتمد هذا المنهج على قيام المراجع باجراء دراسه عن الاهمية النسبية ودرجة الخطر التي يتعرض لها كل عنصر من عناصر القوائم المالية
- وبالتالي تحديد العناصر الجوهرية التي ينبغي على المراجع تركيز جهوده في فحصها
- وبالمثل تقليل جهوده على العناصر ذات الاهمية النسبية الاقل
- وبالتالي يتم تحقيق التوازن بين ايفاء متطلبات المعايير وعدم اضاءة العائد الربحي على المراجع

مخاطر المراجعة

● يعرف خطر المراجعة بأنه : امكانية احتواء القوائم المالية على معلومات غير صحيحة لم يتم اكتشافها رغم اهميتها من قبل كل من العميل (من خلال نظام الرقابة الداخلية) والمحاسب القانوني (من خلال اجراءات الفحص)

مخاطر المراجعة

● مخاطر المراجعة :

- [هي احتمال أن يصدر المراجع تقرير غير ملائم (تقرير خطأ) عن القوائم المالية] .
- في المعيار السعودي :
- [هي احتمال أن يصدر المراجع تقرير مطلق (نظيف) عندما تتضمن القوائم المالية أخطاء جوهرية وهو لا يعلم] .

كيف تتكون مخاطر المراجعة

● عن طريق :

● أولاً: المخاطر المتعلقة بمدى دقة ومصادقية الدفاتر والسجلات المحاسبية

● ثانياً: المخاطر المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

● في كل الحالتين خبره المراجع من خلال الفترات السابقة ستساعده في تسهيل عملية تقييم المخاطر والاهمية النسبية

أولاً: المخاطر المتعلقة بمدى دقة ومصداقية الدفاتر والسجلات المحاسبية

● النوع الأول : مخاطر القبول غير الصحيح (قبول خاطئ) :

- تعني قبول المراجع لقيمة دفترية أو قوائم مالية في حين أنها تتضمن أخطاء هامة نسبياً (جوهرية) .

● النوع الثاني : مخاطر الرفض غير الصحيح (رفض خاطئ) :

- تعني رفض المراجع لقيمة دفترية أو قوائم مالية في حين أنها لا تتضمن أخطاء هامة نسبياً (جوهرية) .
- مخاطر النوع الأول (القبول غير الصحيح) هو الأخطر بالنسبة للمراجع .

مخاطر المراجعة عند فحص الأرصدة :

الحالة الحقيقة للأرصدة		قرار المراجع
لا يتضمن أخطاء هامة	يتضمن أخطاء هامة	
قبول صحيح	قبول خاطئ	لا يتضمن أخطاء هامة
رفض خاطئ	رفض صحيح	يتضمن أخطاء هامة

ثانيا :مخاطر المراجعة عند فحص نظام الرقابة الداخلية

⦿ خطر القبول غير الصحيح (الخاطئ) :

- وهو أن يقرر المراجع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، في حين أنه يجب عدم الاعتماد عليه (لأنه غير فعال) .
- أي تقدير مخاطر الرقابة بأقل مما ينبغي .

⦿ خطر الرفض غير الصحيح (الخاطئ) :

- وهو أن يقرر المراجع عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، في حين أنه يجب الاعتماد عليه (فعال) .
- أي تقدير مخاطر الرقابة بأعلى مما ينبغي .

مخاطر المراجعة المتعلقة بنظام الرقابة

الحالة الحقيقية لمخاطر المراقبة		تقدير المراجع لمخاطر الرقابة
عند المستوى الأدنى	عند المستوى الأعلى	
قبول صحيح	قبول خاطئ	عند المستوى الأدنى
رفض خاطئ	رفض صحيح	عند المستوى الأعلى

ماهي عناصر الخطر في كل عملية مراجعة؟

● اولاً: الخطر الملازم :

- يعبر عن احتمال حدوث أخطاء هامة بسبب طبيعة البند (نوع العملية)
- و ذلك بفرض عدم وجود إجراءات رقابية من الأمثلة عليها :
- الأصول المعرضة للسرقة، مثل : النقدية ، المخزون من البضاعة صغير الحجم وكبير القيمة .
- العمليات التي يتدخل فيها التقدير الشخصي تكون أكثر عرضة للخطأ بطبيعتها، مثل : تقدير المخصصات ، أو العمليات المعقدة محاسبياً .

تابع خطر المراجعة

● ثانيا: المخاطر الرقابية (خطر الرقابة الداخلية) :

- تعني احتمال وجود أخطاء هامة بسبب عجز نظام الرقابة الداخلية عن منعها أو اكتشافها وقد حدوثها و بالتالي تصحيحها

تابع خطر المراجعة

● ثالثاً : مخاطر الاكتشاف :

- تعبر عن احتمال فشل إجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع في اكتشاف أخطاء هامة نسبياً .

● ويمكن تصنيفها على حسب اجراءات المراجعة الى قسمين

- اجراءات المراجعة التحليلية : مقارنة النسب وبنود القوائم والموازنات وغيرها
- اجراءات الفحص الاساسية : جمع الادله والقرائن للتحقق

تابع خطر المراجعة

● ويتم التعبير عن كل ما سبق بما يسمى بنموذج الخطر في المراجعة :-

● $\text{خطر المراجعة}^* = \text{الخطر الملازم} \times \text{المخاطر الرقابية} \times$
مخاطر الاكتشاف (مخاطر المراجعة التحليلية و مخاطر
المراجعة الاساسية)

مثال

- حدد مراجع قبول خطر المراجعة ٥% وهذا يعني أن درجة الثقة في رأي المراجع هي ٩٥%.
- ومن خلال دراسة نظام الرقابة والمخاطر الملازمه قدر المراجع ان نسبة الخطر الملازم ٨٠% و ٥٠% مخاطر رقابة ومخاطر المراجعة التحليلية ٩٠%
- في هذه الحالة يكون خطر المراجعة ٣٦%
- وبالتالي لتخفيض هذه المخاطر لابد ان يكون خطر اجراءات المراجعة الاساسية ١٤%

ماهي العناصر التي يستطيع المراجع التحكم بها؟

- لا يستطيع المراجع التحكم في الخطر الملازم أو المخاطر الرقابية ، ولكنه يستطيع التحكم بمخاطر الاكتشاف ، و يستطيع المراجع تخفيض مخاطر الاكتشاف من خلال اختيار إجراءات المراجعة الملائمة.

تحديد الأهمية النسبية :

● الأهمية النسبية :

- يقصد بالأهمية النسبية في المراجعة هو مدى تأثير الخطأ على متخذ القرار إذا كان الخطأ يؤثر على متخذ القرار فإنه يصنف على أنه هام نسبياً ، أما إذا كان لا يؤثر على متخذ القرار فإنه يصنف على أنه غير هام .
- عند تحديد الأهمية النسبية يؤخذ في الاعتبار قيمة الخطأ ونوعيته.

الأهمية النسبية

● حد الأهمية النسبية :

- يقصد به القيمة أو المبلغ الذي يحدده المراجع ويعتبر أن الأخطاء في القوائم المالية حتى هذا الحد غير هامة نسبياً ولا تستدعي التحفظ.
- ويوجد علاقة عكسية بين حد الأهمية النسبية و نطاق الفحص الذي يقوم به المراجع .
- يختلف حد الأهمية النسبية من مراجع إلى آخر، إلا انه هناك عدة طرق لتحديد حد الأهمية النسبية منها :
 - نسبة مئوية من رقم المبيعات .
 - نسبة مئوية من مجموع الأصول .
 - نسبة مئوية من صافي الأرباح .
 - متوسط النسب السابقة .

مثال

● مثال : افترض أن الميزانية كانت على النحو التالي :

التزامات متنوعة	500000	نقدية	300000
رأس المال	500000	مخزون	200000
		أصول ثابتة	500000
	1000000		1000000

تابع للمثال

● وقام المراجع بتحديد حد الأهمية النسبية بمقدار ١٠% من مجموع الأصول .

● في هذه الحالة يكون حد الأهمية النسبية = $1000000 \times 10\%$
١٠% = ١٠٠٠٠٠٠ ريال

● بعد أن يحدد المراجع حد الأهمية النسبية يقوم بتوزيعه على عناصر القوائم المالية ، مع ملاحظة أن مجموع المبالغ الموزعة قد تزيد عن ١٠٠٠٠٠٠ ريال.

تابع للمثال

● افترض أن المراجع وزع حد الأهمية النسبية على النحو التالي :

- نقدية ٣٠,٠٠٠
- مخزون ٢٠,٠٠٠
- أصول ثابتة ٢٠,٠٠٠
- التزامات متنوعة ٥٠,٠٠٠
- رأس المال ٥٠,٠٠٠
- الإجمالي ١٧٠,٠٠٠

● معنى ذلك أن المراجع إذا وجد أخطاء في القوائم المالية يصل مجموعها ١٠٠,٠٠٠ ريال أو أكثر يكون قراره بأن القوائم المالية لا تعبر عن المركز المالي للشركة ولا نتائج أعمالها ، أما إذا كانت الأخطاء أقل من ١٠٠,٠٠٠ ريال فإن القوائم المالية تعبر عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها .

تابع للمثال

- حدود الأهمية النسبية لكل عنصر :
- يعتبر كل عنصر مقبول إذا كانت الأخطاء به في حدود حد الأهمية النسبية الخاص به .
- فمثلا النقدية في المثال السابق إذا وجد به أخطاء = ٤٠٠٠٠ ريال
- فإن عنصر النقدية يوجد به أخطاء هامة نسبيا ، لأنه أعلى من حد الأهمية النسبي الخاص به و هو ٣٠٠٠٠ ريال .
- أما إذا كانت الأخطاء أقل من ٣٠٠٠٠ ريال فإن المراجع يعتبر أن عنصر النقدية خالي من الأخطاء الهامة

مراحل عملية المراجعة

المرحلة الاولى : قبول عملية المراجعة	المرحلة الثانية : التعرف على المنشأة وطبيعة اعمالها	المرحلة الثالثة : التعرف على نظام المنشأة المطبق فعليا	المرحلة الرابعة: اكتشاف اوجه الضعف والقوه في نظام المنشاه	المرحلة الخامسة : تقييم الاثار المرتتبة على نقاط الضعف
دراسة امكانية القبول على حسب طاقة المكتب	مقابلة مختاره مع اعضاء ادرارة المنشاه وموظفيها	التأكد من عملية التطبيق الفعلي للنظام المحدد في الخطوه السابقة	تقييم نظام الرقابة اجراء اختبارات عن مدى تنفيذ اختبارات الرقابة	حصر اوجه الضعف في نظام الرقابة
الاتصال بالمراجع السابق	الحصول على خلفية وطبيعة نشاط المنشاه		قياس الاثار المترتبة على هذا القصور على عناصر القوائم المالية	
اصدار خطاب الارتباط	الحصول على نسخة من عقد التأسيس ونظام الشركة			
تشكيل فريق العمل وتوزيع المسؤوليات	خرائط تدفق العمليات			

مراحل عملية المراجعة

المرحلة السادسة: تقييم مدى امكانية الاعتماد على الدفاتر والسجلات	المرحلة السابعة: التأكد من اتفاق نتائج القوائم مع الدفاتر والسجلات	المرحلة الثامنة : تكوين رأي عن القوائم المالية	المرحلة التاسعة : التعبير عن الرأي من خلال تقرير المراجعة
تحديد ما اذا كان نظام الرقابة يمكن الاعتماد عليه تحديد برنامج المراجعة والاجراءات الاساسية تحديد حجم العينات			

خطاب الارتباط

● وهو عبارة عن خطاب يحدد مسئوليات وواجبات المراجع ويجب ان يتضمن مايلي :

- طبيعة ونطاق عملية المراجعة
- المسئوليات المهنية والنظامية التي تقع على عاتق المراجع ومنشأة العميل
- اسلوب عمل المراجعة
- اوجه التعاون والمساعدة بين الطرفين لاتمام عملية المراجعة
- الاساس المستخدم في حساب اتعاب المكتب المهني

نموذج خطاب ارتباط

● الى السادة / أعضاء مجلس الإدارة أو من ينوب عن الإدارة العليا

بناء على تكليفكم لنا بمراجعة القوائم المالية لشركة ××× و التي تتضمن الميزانية في ----- و قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية و قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ و ملخصاً بأهم السياسات المحاسبية المطبقة و الإيضاحات الأخرى .

يسعدنا أن نؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا و تفهمنا للمهمة المطلوبة منا و أننا سنقوم بأداء عملية المراجعة بهدف إبدائنا الرأي على القوائم المالية

تابع للنموذج

سوف نقوم بأداء المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة السعودية و تتطلب معايير المراجعة هذه الالتزام بمتطلبات السلوك المهني و تخطيط و أداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الهامة المؤثرة.

و تتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات و الأدلة المؤيدة للقيم و الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية ، و تتوقف الإجراءات المطبقة على الحكم الشخصي للمراقب بما في ذلك تقييم خطر التحريف الهام و المؤثر في القوائم المالية سواء كان ناتجاً عن غش أو عن خطأ و تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات المحاسبية المطبقة و للتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية

تابع النموذج

و نظراً لطبيعة الاختبارات و المحددات الملزمة لعملية المراجعة ، وتلك المحددات الملزمة لأي نظام محاسبى أو نظاماً للرقابة الداخلية فإنه لابد و أن تظل هناك مخاطر لا يمكن تجنبها و تحريفات هامة و مؤثرة تظل بدون اكتشاف .

فى تقييمنا للخطر نقوم بدراسة نظم الرقابة الداخلية المحيطة بإعداد القوائم المالية للمنشأة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة لظروف الحال ، ولكن ليس من أجل إبداء رأى على فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة . ومع هذا فمن المتوقع إرسالنا لخطاب مستقل يتعلق بأى نقاط ضعف هامة فى تصميم أو تطبيق نظام الرقابة الداخلية فى إعداد التقارير المالية و التى نمت إلى علمنا أثناء قيامنا بمراجعة القوائم المالية.

تابع النموذج

■ ونود أن نذكركم أن إعداد القوائم المالية التي تعرض بعدالة ووضوح المركز المالي للشركة وكذلك أدائها المالي و تدفقاتها النقدية طبقاً لمعايير المحاسبة السعودية هي مسؤولية إدارة الشركة .

وسوف يتضمن تقريرنا إشارة إلى أن الإدارة مسئولة عن الإعداد و العرض العادل و الواضح للقوائم المالية وذلك طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق . وتتضمن هذه المسؤولية :
تصميم وتطبيق و الاحتفاظ بنظام للرقابة الداخلية ملائم لإعداد قوائم مالية خالية من التحريفات سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ و اختبار و تطبيق سياسات محاسبية مناسبة و عمل تقديرات محاسبية مناسبة لظروف الحال .

و تتضمن أعمال مراجعتنا الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة و المرتبطة بالمراجعة وأنها نتطلع إلى التعاون التام مع موظفي شركتكم ، ونحن علي ثقة بأنهم سوف يقدمون لنا كافة السجلات و المستندات و المعلومات الأخرى المتعلقة بأعمال المراجعة .
سوف يتم المطالبة بأتعابنا - المحددة سلفاً بموافقة الجمعية العامة للشركة - وفقاً لتقدم العمل .
برجاء توقيع و إعادة نسخة من هذا الخطاب المرفق بما يفيد قبولكم و تفهمكم للشروط الواردة به و الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية .

توقيع المحاسب القانوني
تم الاستلام و قبول الخطاب
عن شركة / أ ب ج
(التوقيع)
الاسم و الوظيفة
التاريخ : //

تخطيط عملية المراجعة

❶ إجراءات يقوم بها المراجع قبل قبول عملية المراجعة :

- التأكد من صحة التعيين بصدور قرار الجمعية العمومية للمساهمين .
- الاتصال بالمراجع السابق للشركة ، لمعرفة ما إذا كان لديه أي أسباب تستدعي عدم قبول العميل (تطبيقا لقواعد سلوك و آداب المهنة) ، إذا لم يكن لديه أسباب لعدم قبول العميل يمكن الحصول منه على معلومات عن الشركة و نتائج المراجعات السابقة .
- تجميع معلومات عن الشركة من حيث :

❷ نوعية الإدارة ، واتجاهاتها فيما يتعلق بغش القوائم المالية و كذلك نوعية نشاط الشركة .

تابع لتخطيط عملية المراجعة

- بالنسبة للعملاء الذين يقرر المراجع قبولهم :
 - يقوم المراجع بتجميع معلومات عن الشركة مثل :
- التنظيم الإداري – النظام الأساسي للشركة – السياسات المحاسبية للشركة – مقر الشركة و فروعها و عمل زيارات ميدانية .
 - يقوم بتحرير خطاب قبول يسمى (خطاب تحديد المهام) يركز هذا الخطاب على نوع المهمة ، و نطاقاتها ، أو يحدد فيه مسؤولية المراجع بدقة ' و يتم التوقيع عليه من جانب العميل والمراجع ، هذا الخطاب مهم جدا للمراجع ، لأنه يحدد حدود و مسؤولية المراجع ، و يحتفظ به المراجع من ضمن أوراقه ، كوسيلة دفاع أولى ضد القضايا التي يمكن أن يتعرض لها .

تابع لتخطيط عملية المراجعة

- دراسة و تقويم نظام الرقابة الداخلية للعميل :
- يقوم المراجع بعمل دراسة نظرية لنظام الرقابة الداخلية ، فإذا اقتنع بوجود نظام الرقابة الداخلية ، يقوم بالتأكد من الالتزام بالنظام ، وهذا ما يسمى
- (اختبارات الالتزام) :
- [هي اختبارات يقوم بها المراجع للتأكد من مدى التزام موظفي المنشأة بالإجراءات الرقابية المخططة] .

كيف يتم التحقق من درجة الالتزام

● الطريقة الأولى : الفحص المستندي للوثائق ، مثل : مراجعة فواتير الشراء للتأكد من مطابقة الكميات المدرجة بها مع الكميات المدرجة بتقرير الاستلام .

● الطريقة الثانية : قيام المراجع بإعادة تنفيذ إجراءات الرقابة المخططة بنفسه و مطابقة النتائج التي يصل إليها مع الموجود فعلا في دفاتر الشركة .

● الطريقة الثالثة : في حالة عدم وجود مستندات يعتمد المراجع على الملاحظة والاستفسارات .



في حال عدم اقتناع المراجع بنظام الرقابة

● أما إذا لم يقتنع المراجع بجودة نظام الرقابة الداخلية ، ففي هذه الحالة يفترض المراجع عدم وجود نظام للرقابة الداخلية و يقوم بتصميم اختباره على هذا الأساس ، ويطبق كذلك في حالة قيام المراجع بإجراء اختبار التزام و أتضح عدم التزام موظفي الشركة بقواعد نظام الرقابة الداخلية فإنه يفترض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية للشركة .

خلاصة ما سبق:

- أن المراجع يقوم بدراسة نظام الرقابة الداخلية ، فإذا لم يقتنع بجودته أو أقتنع بجودته و اكتشف عدم وجود التزام به في الحالتين يفترض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية .
- أما إذا اقتنع المراجع بجودة نظام الرقابة الداخلية ، وتأكد من التزام الموظفين به فإنه يصمم اختباره على أساس وجود نظام رقابة داخلية جيد

ادلة وقرائن المراجعة

● التحقق من صحة القيمة:

- التحقق من صحة التقييم يعني البحث عن إجابة للسؤالين الآتيين:
- هل التوصل إلى الأرصدة النهائية تم وفقا لسياسات محاسبية ملائمة ومتسقة مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها؟
- هل أسس التقييم التي استخدمتها الشركة مقبولة؟

ادلة وقرائن المراجعة

● التحقق من الملكية:

- التحقق من الملكية يعني البحث عن إجابة للسؤالين الآتيين:
- هل كل الأصول الظاهرة بالميزانية مملوكة فعلا للشركة؟ وهل كل الإلتزامات الظاهرة بالميزانية تخص الشركة؟
- هل كل المصروفات والإيرادات والمكاسب والخسائر بعناصرها المختلفة تخص الشركة؟

ادلة وقرائن المراجعة

● التحقق من الإكمال:

- التحقق من مدى اكتمال الأرصدة يعني البحث عن إجابة للسؤالين الآتيين:
- هل تم تسجيل جميع الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات وكذلك المكاسب والخسائر التي تخص الفترة؟
- هل العمليات التي أدت إلى أرصدة الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات وكذلك المكاسب والخسائر عمليات مصرح بها ومعتمدة من جهة الاختصاص وأنها قد سجلت بالكامل؟

ادلة وقرائن المراجعة

٤. التحقق من الوجود:

- التحقق من الوجود يعني البحث عن إجابة للسؤالين الآتيين:
- هل الأصول المسجلة بالميزانية موجودة فعلا وحقيقية ؟
- هل الخصوم الظاهرة بالميزانية قائمة فعلا وتمثل التزامات حقيقية على الشركة في تاريخ الميزانية؟
- هل المصروفات والإيرادات والمكاسب والخسائر تحققت بالفعل خلال الفترة موضوع المراجعة

ادلة وقرائن المراجعة

٥. التحقق من صحة العرض والافصاح:

- التحقق من صحة العرض والافصاح يعني البحث عن إجابة على الاسئلة الآتية:
- هل الإفصاح عن الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر يعتبر كاف؟
- هل تم التوجيه المحاسبي للمبالغ المسجلة بشكل مناسب وتم تبويبها بصورة سليمة؟
- هل تم الافصاح عن الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر وفقا لما تقضي به المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؟

المراجعة التحليلية :

● المراجعة التحليلية هي استخدام العلاقة بين أرقام القوائم المالية للوصول إلى استنتاجات معينة ، ولا تعطي المراجعة التحليلية دليل إثبات معين ولكنها توفر قرينة للمراجع عن صحة بعض الأمور أو حاجة بعض العناصر لأدلة إثبات أخرى

المراجعة التحليلية :

- تأخذ المراجعة التحليلية أحد الشكلين التاليين:
- الأول: مقارنة نفس البند لنفس الشركة لعدة فترات لملاحظة أي تغيرات غير عادية والبحث في أسبابها.
- الثاني: الربط بين معلومات القوائم المالية وبعضها عن طريق النسب حيث تنسب عناصر إلى عناصر أخرى حتى يمكن الكشف عن الإتجاهات غير العادية.

امثلة على المراجعة التحليلية

- مقارنة الأرقام الفعلية بالقوائم المالية مع الأرقام المقابلة المتوقعة أو التاريخية أو أرقام الموازنة التخطيطية والبحث عن أسباب الاختلافات إن وجدت.
- مقارنة نسبة مجمل الربح إلى إجمالي المبيعات للسنة الحالية مع نفس النسبة للسنة السابقة أو مع النسبة النموذجية على مستوى الصناعة. وإذا كان هناك إختلاف كبير يجب البحث عن أسبابه فقد يخفي تلاعب في رقم بضاعة آخر المدة أو المبيعات.
- مقارنة نسبة بنود المصروفات إلى مجمل وصافي الربح للسنة الحالية مع السنوات السابقة أو النسب النموذجية وملاحظة أي إختلافات جوهرية والبحث في أسبابها.
- الربط بين حجم الفوائد المدينة وحجم القروض.
- الربط بين حجم الإستثمارات في أوراق مالية وحجم إيراداتها.